

## تحقيق

رأفة صافي

Raghida.ss@gmail.com

لوصول بالبنية السجنية إلى مصاف الدول المتقدمة  
دورة للأمن العام لمراقبة أماكن الإحتجاز والسجون

إذا كان من الصعب ان تكون مسجوناً، فالأصعب حتماً هو ان تتعرض للتعذيب في اثناء سجنك او التحقيق معك، مع كل ما يرافق ذلك من ضرر جسدي ونفسي قد يلحق بالمسجون او الموقوف، يطاول نظرة المجتمع الدولي الى الدولة بسبب ارتكاب بعض عناصرها الامنية اعمال تعذيب تتنافى والاتفاقات والمواثيق الدولية

منذ العام 1996، باشرت الدولة واجهزتها الامنية العمل بشكل فعال، بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والحقوقية ذات الصلة بموضوع مكافحة التعذيب، على تطوير واصلاح المنظومة السجنية والعاملين فيها لضمان صون

على مدار السنة للضباط والعناصر من كل الاجهزة الامنية، المولجين ادارة السجون، تسلط الضوء على الاطر القانونية المتعلقة بالتعذيب والوقاية منه وتجرمه. وقد نظم مركز ريستارت "Restart"، وهو منظمة غير حكومية تنشط في مجال اعادة تأهيل ضحايا العنف المنظم والتعذيب، دورة تدريبية في كانون الاول الماضي شارك فيها ضباط من الامن العام تحت عنوان "مراقبة ورصد اماكن الاحتجاز بما فيها السجون".

الرأفة يوسف: مركز التوقيف  
يراعي كل المعايير القانونية والدولية

رئيس دائرة منظمة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في الامن العام الرائد طلال يوسف، الذي شارك في هذه الدورة اعداداً وحضوراً، تحدث عن سبل مقارنة المواضيع التي طرحت مع الممارسات اليومية.

كيف تحدد عمل دائرة منظمة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في الامن العام؟  
يتعلق عملنا في هذه الدائرة بكل ما يتصل بحقوق الانسان ومناهضة التعذيب والاتجار بالاشخاص واللاجئين والمنظمات الدولية. وقد جاءت مشاركتنا في هذه الدورة لتوجيه المحققين حول كيفية التعامل مع الفئات الهشة والضعيفة والابتعاد من ممارسة التعذيب والمعاملة غير الانسانية والمهينة التي يحاسب عليها القانون، فهذا موضوع غير محصور اطلاقاً بموضوع القيم. نحن كضابطة عدلية ومحققين نتعاطى في ممارستنا مهماتنا مع كل انواع التحقيقات التي تطاول الفئات الهشة وغير الهشة، ونحرص دائماً على وجوب احترام حقوق الانسان والقوانين في اثناء التحقيقات



الرأفة طلال يوسف.

وبعدها وخلال فترة السجن. نعمل ايضاً بشكل متواصل على تطوير هذه الذهنية وتعزيزها لكي يلتزمها جميع ضباط المديرية وعسكريها ويضعوها في صلب اولوياتهم. مع التشديد على ان اي خرق

2021

لذا فان اي خرق لها يشكل خرقاً للقانون.

■ اين لبنان من مكافحة التعذيب في السجون؟

□ نحن في وضع جيد من هذه الناحية، وممارساتنا تدل على ذلك. هذا الامر يظهر بوضوح لدى الرأي العام والمراقبين، سواء على الحدود او خلال التحقيقات او التعامل مع المواطنين. علماً ان اي خرق يحصل يكون عملاً فردياً وليس عملاً ممنهجاً وتتم المحاسبة عليه، خاصة وان القانون رقم 65 نص بشكل واضح

مشاركتنا لتوجيه  
المحققين حول التعامل  
مع الفئات الضعيفة

على معاينة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او غير الانسانية او المهينة، ولدينا اجهزة مراقبة ومحاسبة مخصصة لهذه الغاية.

جبور: الاشكالية ليست  
في القوانين بل في تطبيقها

قيمت المديرية التنفيذية لمركز "ريستارت" نائبة رئيس اللجنة الدولية للوقاية من التعذيب في الامم المتحدة سوزان جبور اهداف الدورة التدريبية، معتبرة انها "تأتي في اطار برنامج تدريبي مستمر يشمل دورات عدة يقوم بها مركز ريستارت الى جانب الاجهزة الامنية. ناقشنا خلال هذه الدورة مواضيع عدة، منها تأهيل اماكن الاحتجاز لمواكبة جائحة كورونا، وكيفية الاستمرار في المراقبة الداخلية والخارجية، ونوع الاجراءات التي يمكن اتخاذها والالتزمات والمقاربات التي يمكن القيام بها لتأمين الحماية لنا كمراقبين، وللأشخاص الموجودين خلف القضبان والمعرضين لمخاطر عالية للاصابة بكورونا او لانتشار الفيروس في ما بينهم. كما ناقشنا الاطر الوطني للأشخاص المحرومين من حريتهم وما قدمته التعديلات التي ادخلت على المادة 47 من ضمانات قانونية اساسية، منها وجود المحامي في اثناء التحقيقات وحقه في الانفراد بموكله قبل التحقيق، مع التشديد على وجوب المباشرة باعتماد تقنية CCTV خلال اجراء مقابلات التحقيق لتكون مسجلة بالصورة والصوت. كذلك ركزنا على كيفية التقريب بين الممارسة

القائمة والقانون الجديد، وادخال هذه المقاربة الى التركيبة الذهنية للضابطة العدلية والانتقال في مقارباتنا من اخذ الاعترافات الى الاعتماد على الادلة، على ان يتزامن ذلك مع بناء قدرات الضابطة العدلية لجهة اعطائها بدائل عن استخدام القوة او العنف في اثناء التحقيقات".

■ هل يطبق لبنان هذه القوانين؟  
□ الاشكالية ليست فقط في وضع القوانين، بل في تطبيقها كما حصل مع القانون رقم 65 الذي يجرم التعذيب. فقد فشلنا وفشلت المؤسسات المعنية في تطبيقه. اولاً بسبب الثقافة الموجودة لدينا كمواطنين ولدى الاجهزة الامنية والقضائية لمفهومنا للعنف ولقبولنا او رفضنا له، لأن القوانين وحدها

المسجونون هم  
اولادنا الذين ارتموا في  
عالم الجريمة ومسؤوليتنا  
اخراجهم منه

■ هل بحثتم في الاجراءات التي يجب اتخاذها في السجون خلال جائحة كورونا؟  
□ طبعاً. في دائرة التحقيق والاجراء مثلاً، يتم حالياً الالتزام بكل الاجراءات التي تفرضها منظمة الصحة العالمية. لذلك تم انشاء غرف عزل، كما جرى اخلاء سبيل عدد كبير من الموقوفين بمن فيهم جميع اللاجئين. لدى الامن العام مركز واحد للتوقيف قرب ساعة العبد، وهو مركز متطور يراعي كل المعايير القانونية والدولية بما فيها قواعد مانديلا لاصول التوقيف والتحقيق.

لا تكفي اذ يجب ان نتمتع بثقافة مناهضة للتعذيب لتبني القانون، وان تكون لدينا قناعة بأن ما نقوم به يشكل الممارسة السليمة المبنيّة على احترام حقوق الانسان لكي نتمكن من تطبيق القانون. ثانياً، ان تعريف التعذيب في القانون لم يرد مطابقاً لما ورد في اتفاقية مناهضة التعذيب، ما خلق فراغات لم يتمكن القانون من تغطيتها. ثالثاً، تحديد القانون فترة زمنية محددة لمحكمة مرتكبي جرائم التعذيب. الامر الرابع يتعلق باثبات جرائم التعذيب، فالقانون لم يشر الى ان الاثبات يجب ان لا يشكل بأي شكل من الاشكال عبئاً على الضحية لأن من مسؤولية الدولة التي ينبغي عليها التحقيق في ارتكاب جرائم التعذيب. فالمرتكب غالباً ما يحمل صفة رسمية، هذا فضلاً عن عيوب شابت هذا القانون لجهة اعادة تأهيل ضحايا التعذيب وانشاء صندوق دعم لهم وحماية الشهود، فيما تتم اليوم اعادة مناقشة القانون لتعديله.

■ ما هو دور اللجنة الوطنية للوقاية من التعذيب؟

□ اعطى القانون رقم 62 صلاحيات واسعة لهذه اللجنة واتاح لها اماكن مراقبة



المفتش اول ممتاز في المديرية العامة للامن العام نبيل الغش.

2021

مواهب

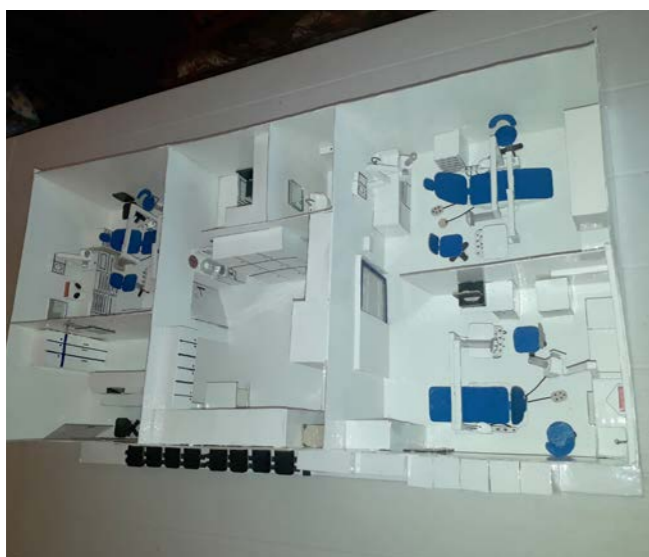
## المفتش أ. م. نبيل الغش: عوّضت حلماً خسرتة

تخفي البرزة العسكرية وجوها يحرص اصحابها على عدم ابرازها الا الى المقربين اليهم، خصوصا اذا كان الامر يتعلق بمواهب فنية يمتاز بها بعض العسكريين. في السنوات الاخيرة تم اكتشاف مواهب فنية في المديرية العامة للامن العام، رغبة منها في تسليط الضوء على جانب يحجبه وقار البرزة العسكرية

□ لأن كل رسم هندسي اسعى الى تنفيذه في مجسم هو جزء من حياتي اليومية، تحديدا الامكنة التي اخزن تفاصيلها في ذاكرتي، فاستعيدتها بدقة في اثناء تنفيذي العمل على الماكيت. على سبيل المثال، المبنى الداخلي لشعبة طب الاسنان في دائرة الشؤون الصحية في المديرية العامة للامن العام، جسده في مجسم هندسي بأدق تفاصيله من شدة صلتني بهذا المكان كونه الموقع الذي اعلم من خلاله في المديرية العامة للامن العام، وقد اطلقت عليه تسمية ثريا الامن.

■ كم يستغرق العمل في كل مجسم وكم يبلغ عددها حاليا؟  
□ وصل العدد اخيرا الى 8 مجسمات، علما ان هذا النوع من العمل الذي يحتاج الى الهدوء والتركيز بسبب دقته يستغرق وقتا طويلا. فمجسم ثريا الامن مثلا، اعدته في 8 اشهر.

■ كم تبلغ احجام هذه المجسمات؟  
□ يختلف الامر بين مجسم وآخر. فالمقاسات التي اعتمدها في الوقت الحاضر تتراوح من ناحية الطول بين 60 الى 80 سنتمترا، العرض ما بين 45 و50 سنتمترا والارتفاع من 15 الى 35. لكنني استطيت انجاز مجسمات باحجام اكبر يصل طولها الى مترين وعرضها الى متر او متر ونصف متر.



مجسم ثريا الامن.

المفتش اول ممتاز في المديرية العامة للامن العام نبيل الغش استعاض عن حلمه بأن يكون مهندسا بانجاز آخر اعتمد فيه على شغفه بفن الرسم منذ الطفولة، فتمكن من اعداد مجسمات هندسية هي صورة مصغرة عن امكنة مرتبطة ببيومياته. في حديث الى "الامن العام"، يكشف الغش عن تفاصيل ممارسة هواية تفرد بها، هي موهبة جمعت الفن بالهندسة.

■ للتعويض ذاتيا عن عدم تحقيق حلمك بأن تكون مهندسا اتجهت نحو انجاز مجسمات هندسية عن امكنة من واقعه كشعبة طب الاسنان في دائرة الشؤون الصحية في المديرية العامة للامن العام. هلا حدثتنا عن هذه الهواية وعلى اي فن اعتمدت فيها؟

□ اعتمد فيها على فن الرسم الذي كان شغفي في مرحلة الطفولة. في العاشرة من عمري بدأت برسم الوجوه والمناظر الطبيعية وكل ما يجذبني من امور اراها حولي، الى ان اتجهت منذ 15 عاما بعد عدم تمكيني من تحقيق حلمي بأن اكون مهندسا نحو الرسم الهندسي باعداد مجسمات هندسية هي كناية في بداية الامر عن "ماكيت" ابني عليها الفكرة. ثم الجأ الى الكرتون لبناء التفاصيل عليها باستعمال مواد لاصقة او الشمع، بتدويبه، لجمع الاشكال الداخلية للمبنى ببعضها البعض، خصوصا الدقيقة جدا بسبب حجمها الصغير. بعد الانتهاء من تثبيت التفاصيل في المجسم اقوم بطلي بعض الاقسام فيه بالمواد التي نستعملها، عادة، في طلي جدران المنازل ليكون العمل مطابقا للاصل، بمعنى ان يكون صورة مصغرة عنه.

■ بأي نوع من المجسمات بدأت هذه الهواية؟  
□ كانت البداية في اعداد مجسم عن سفينة، ومن ثم باخرة، وجرافة واشكال اخرى ايضا. لكن ما كان ينقصني في بداية هوايتي هذه، معرفة استعمال الوسائل الكهربائية لتحريك هذه الادوات بالطريقة التي نعرفها بها. بعد مرحلة توصلت الى هذه المعرفة، فادخلت الكهرباء الى هذه المجسمات. ما انجزته في البدايات لم احتفظ به فرميتته، بعدها قررت الاتجاه نحو اعداد مشاريع بنائية بواسطة الكرتون هي كناية عن مجسمات هندسية تمثل ابنية مرتبطة بحياتي اليومية، فكانت باكورة اعمال بيتنا في قريتي عكار العتيقة "ملتقى الندى".

■ لديك حرص على اختيار تسمية لكل عمل تنجزه، ما السبب؟



المديرة التنفيذية لمركز ريسارت سوزان جبور.

اطار معين لقيام تعاون مشترك بينها وبين المؤسسات المتخصصة في هذا المجال. نحن نطالب بالمباشرة الفورية بهذا الامر، لأن الاشخاص المسجونين في النهاية هم اولادنا واولاد بيئتنا ومجتمعنا الذين ارتقوا في عالم الجريمة ومسؤوليتنا اخراجهم منه.

■ ماذا اردتم من خلال هذه الدورة؟  
□ اود اولاً ان اقدم شكر منظمة ريسارت الى كل الاجهزة الامنية التي تتعاون معنا وتثق بقدرات هذه المؤسسة. ما نقوم به هو اشبه ما يكون ببقعة مضيئة في نفق مظلم، والتدريب الذي نقوم به ونقدمه الى ضباط يتمتعون بمسؤوليات عالية وبخلفيات علمية جيدة، يقضي بأن ينقلوا هذه الخبرة الى المراكز التي تكون فيها من خلال ممارستها وتزويد زملائهم المواد التدريبية التي نعطيها. ما نقوم به هو جزء من مسؤولية كبيرة جدا، واعتقد ان مجرد قيام حوار بين مجتمع مدني وجمعيات مجتمع اهلي وجهات امنية حول قضايا شائكة ومعقدة مثل قضية التعذيب ومراقبة اماكن الاحتجاز، هو في ذاته انجاز يقودنا الى تحول في الفكر والثقافة والممارسة.

”  
ناقشنا الاطار الوطني  
للأشخاص المحرومين من  
حريتهم  
“

ومؤسساتنا ككل. لذلك يجب ان تكون السجون للتأهيل وليس للعقاب.

■ من يتولى عملية اعادة التأهيل؟  
□ نعمل منذ العام 2004 في سجون طرابلس والشمال وفي الفصائل والمخافر، ونتابع عملية توقيف اي سجين فنؤمّن له المحامي والمساعدة. لدينا ايضا فريق يعمل داخل السجون على عملية التأهيل، الا ان جميع هذه المبادرات تبقى محصورة بعمل تقوم به بعض المنظمات مشكورة، والتي تبذل جهودا كبيرة في متابعة اوضاع السجناء واخضاعهم لبرامج متخصصة تتمتع بمستوى عال. لكن المسؤولية الاساسية تبقى من صلب مهمات الدولة التي تقع على عاتقها مسؤولية خلق

■ اماكن الاحتجاز والقيام بزيارات مفاجئة وغير معلنة لها. كذلك اقامة حوار بناء مع السلطات يمكنها من تحليل البنية السجنية وتبيان عيوبها، تمهيدا لرفع توصيات علنية وتقديم تقريرها الى مجلسي النواب والوزراء. فاعضاؤها يتمتعون بالحصانة ولديهم كل القوة المطلوبة للقيام بمهام استثنائية في ظرف استثنائي. لكن ويا للأسف، هذه اللجنة لم تستفد مما منحها اياه القانون لتنفيذ المطلوب منها بعد مرور اكثر من سنة على انشائها.

■ ما هو ترتيب لبنان عالميا في موضوع التعذيب في السجون؟

□ لا تصنيف للدول في هذا الموضوع بل تقارير. لكن التقارير التي تتحدث عن لبنان غير مطمئنة، وكان اخرها البيان الذي اصدرته منظمة العفو الدولية وتحدثت عن فشل الحكومة اللبنانية في تنفيذ القانون رقم 65، وعن بعض حالات التعذيب التي لم يتم التحقيق في شأنها في المحاكم العدلية. نحن لا نخون السلطات بل على العكس نطلب منها ان تتبنى نية المضي في هذا المسار، في ضوء العديد من الخطوات الايجابية التي حصلت ضمن المؤسسات الامنية والتي لا بد من مواكبتها بعمل قضائي.

■ الا تشكل اوضاع السجون حاليا عذابا في ذاته؟

□ لا يوجد تعذيب في السجون اللبنانية، لكن هناك ظروف حياتية وانسانية ترقى الى سوء المعاملة والتعذيب، فلا يجوز وضع الناس في اماكن لا تتوافر فيها مقومات الحياة، لاننا مؤتمنون على هؤلاء الاشخاص ومسؤوليتنا حيالهم مضاعفة، سواء بالنسبة الى اعادة تأهيلهم لاندماجهم في المجتمع او حمايتهم لتوفير ضمانات هذه الحماية لهم. لذا، يجب لفت الانتباه الى ان كلفة الاشخاص الذين يخرجون من السجون وهم لا يزالون من المجرمين، هي كلفة عالية جدا على الامن والمجتمع والعائلة